رســالــةُ
السَّـيـف البتَّــار

تأليفُ

شهيدُ المُحدِّثينَ العلَّامةُ السَّيِّدُ الميرزا محمَّدُ بنُ عبدِ النَّبيِّ
النَّيشابوريُّ الخراسانيُّ الملقَّبُ بـ" جمالِ الدِّينِ"
المُستشهدُ ببلدةِ الكاظمَينِ سنة ١٢٣٢ هـ

تحقيقُ : أبو الحسنِ عليُّ بنُ جعفرِ بنِ مكيٍّ آل جسَّاسٍ

معلوماتٌ عن الرِّسالةِ

رسالةٌ عربيَّةٌ قصيرةٌ أوردَها المصنِّفُ كاملةً في أحدِ أجزاءِ **تسليةِ القلوبِ الحزينةِ**[١] ؛ وهيَ النُّسخةُ المعتمدُ عليهَا في التَّحقيقِ ، وقد رمزنا إليهَا برمز "**ت**" .

وهيَ غيرُ الصَّارمِ البتَّارِ ؛ فذلكَ كتابٌ فارسيٌّ يقعُ في ثلاثةِ مجلَّداتٍ في الرَّدِّ على التُّحفةِ الاثني عشريَّةِ لعبدِ العزيزِ الدَّهلويِّ الحنفيِّ ؛ وهذهِ رسالةٌ عربيَّةٌ قصيرةٌ .

وهيَ في **جوابِ سؤالِ سائلٍ** سألَهُ عمَّن يقولُ : " **إنَّ الألفاظِ والجملِ على معانيهَا ظنيَّـةٌ ؛ لاحتمالاتِ إمكانيَّةٍ قرَّرُوهَا** " .

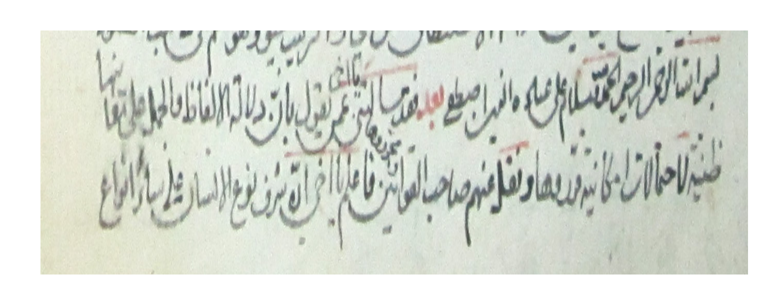
وذكرَهُ الطَّهرانيُّ في الذَّريعةِ [٢] وقالَ إنَّهُ موجودٌ ضمنَ مجموعةٍ من رسائلِهِ بخطِّ تلميذِهِ محمَّدِ رضا بنِ محمَّدِ جعفرٍ الدُّوَّانيُّ كُتِبَت في **١٢٤٣**هـ في المكتبةِ الرَّضويَّةِ من موقفةِ مكتبةِ الرِّضوانِ للميرزا محمَّدُ رضا القائنيُّ المتوفَّى سنةَ **١٣٥٠**هـ .

---

(١) أي ١٢/ ٥/ ١٢٢٩هـ .

(٢) أي ١٢/ ٥/ ١٢٢٩هـ .

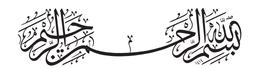
[صورٌ من المخطوطِ]



صورةُ بدايةِ الرِّسالةِ

صورةُ نهاية الرِّسالةِ

[المقدَّمةُ وصورةُ السُّؤالِ]



الحمد للهِ ، سلامٌ على عبادِهِ الَّذينَ اصطفى ؛ أمَّا بعدُ :

فقد سألتني يا أخي عمَّن يقولُ بـ **"أنَّ دلالةَ الألفاظِ والجملِ على معانيهَا ظنيَّةٌ لاحتمالاتٍ إمكانيَّةٍ قرَّرُوهَا"** ؛ ونقلَ عنهُم صاحبُ القوانينِ [أنَّهم] مجوِّزوهَا .

[فيما شرِّفَ بهِ الإنسانُ واشتراطه بالنُّطقِ والتَّكلُّمِ]

فاعلمْ يا أخي أنَّ شرفَ نوعِ الإنسانِ على سائرِ أنواعِ الأجناسِ والأكوانِ ، وبلوغهُ قصيًّا معارجِ الكمالِ بالولايةِ والنُّبوَّةِ والرِّسالةِ والإيمانِ والإسلامِ ؛ وكلُّ ذلكَ مشروطٌ بالنُّطقِ عقلاً وشرعًا .

والنُّطقُ هوَ الفصلُ المقوِّمُ لماهيَّتِهِ حدًّا ولا يتبيَّنُ إلَّا بتلفُّظٍ وتكلُّمٍ .

والولايةُ والنُّبوَّةُ والرِّسالةُ لا تتمُّ إلَّا بالدَّعوةِ إلى الحقِّ ؛ وهيَ مستحيلةٌ بلا تكلُّمٍ ، والاحتجاجُ للحقِّ وهوَ على الخصمِ من الحقِّ ؛ وهوَ لا يمكنُ إلَّا بالتَّكلُّمِ والبيانِ للحقِّ بالحقِّ ، والتَّكليفُ والوحيُّ المُنطَقُ ؛ ولا يمكنُ إلَّا بالتَّكلُّمِ المطلقِ ، والهدايةُ والإرشادُ بالتَّكلُّمِ ، والأمرُ بالمعروفِ والنَّهيِ عن المنكرِ بالتَّكلُّمِ قبلَ اليدِ والفتكِ ، ونصُّ السَّابقِ على الَّلاحقِ في الإمامةِ بالتَّكلُّمِ ، والعقودُ والإيقاعاتُ ، وأداءُ الشَّهاداتِ بالتَّكلُّمِ ، والإقرارُ بالحقوقِ بالتَّكلُّمِ .

[ما يترتَّبُ على القولِ بأنَّ التَّلفُّظَ والتَّكلُّمَ غيرُ مفيدٍ للعلمِ]

وفوقَ كلِّ ذلكَ إنَّ أفضلَ الممكناتِ وأشرفَ البريَّاتِ سيِّدَنَا خاتَمَ المرسلينَ ﷺ بُعثَ بالقرآنِ والسُّورِ والآياتِ ؛ وتحدَّى بهِ كافَّةَ العربِ معجزةً لهُ وبيِّنَةً على صدقِهِ ؛ فلو كانَ التَّلفُّظُ والتَّكلُّمُ غيرُ مفيدٍ للعلمِ ؛ منتجًا للَّاعلمِ ـ وهوَ الجهلُ ظنًّا كانَ أو أخواتُهُ ـ ؛ لكانَت حجَّةُ اللهِ داحضةً **أوَّلاً** ؛ ولَكَذبَ قولُهُ تعالى : ﴿ **قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ** ﴾[1] **ثانيًا** ، ولَلَغِيَ تفسيرُهُ عليه السلام[2] للآيةِ ؛ فإنهَّا : « **تَبْلُغُ الجَاهِلَ فَيَعْرِفُهَا**[3] **بِجَهْلِهِ كَمَا تَبْلُغُ العَالِمَ فَيَعْرُفُهَا**[4] **بِعِلْمِهِ** » **ثالثًا** ، وإذا كانت معجزتُهُ المتواترةُ المسلَّمةُ الانتساب ظنِّيَّةَ المفادِ ـ وهيَ دليلُ نبوَّتِهِ ـ ؛ فثبوتُ نبوَّتِهِ ظنيٌّ بطريقٍ أولى **رابعًا** ؛ وكذلكَ إذا كانَ النَّصُّ ظنِّيًّا تكونُ الإمامةُ الحقَّةُ المتوقِّفةُ على النَّصِّ ظنيَّةً أيضًا **خامسًا** ، وإذا كانتَ تفاصيلُ الحشرِ والنَّشرِ والحسابِ والميزانِ والصِّراطِ والجنَّةِ والنَّارِ كلّهَا أمورًا توقيفيَّةً شرعيَّةً نقليَّةً وغيرَ نقليَّـةٍ ـ وهيَ متوقِّفةٌ على ألفاظٍ ـ مفيدةً للظَّنِّ ؛ يكونُ الاعتقادُ بها أيضًا ظنِّيًّا **سادسًا** ، وكذلكَ الحكيمُ والمتكلِّمُ والمُعلِّمُ إذا رتَّبوا القياسَ البرهانِيُّ في شكلٍ منَ الأشكالِ ـ مثلًا

---

(١) سورةُ الأنعامِ : الآيةُ **١٤٩** .

(٢) رواهُ الصَّدوقُ في عللِ الشَّرائعِ : ج**١** : ص**٢٤٠** : باب**١٧٤** : ح**٢** وعيونِ الأخبارِ : ج**٢** : ص**٢٦٤** : باب**٥٩** : **١** بسندِهِ عن محمَّدِ ابنِ سنانٍ الرِّضا عليه السلام .

(٣) ((فَيَعْلَمُهَا)) .

(٤) ((فَيَعْلَمُهَا)) .

أوَّل أو ثانٍ ـ تكونُ النَّتيجةُ أيضًا ظنِّيَّـةً **سابعًا** ؛ لأنَّها ألفاظٌ بيانيَّةٌ ، وإذا امتنعَ العلمُ منَ الألفاظِ وهوَ الألفاظُ ـ وهوَ البابُ الأعظمُ ـ إلى دينِ ربِّ الأربابِ أصولاً وفروعًا ؛ ارتفعت المفاضلةُ بينَ النَّصِّ الصَّريحِ وبينَ الظَّاهرِ **ثامنًا** ، وانحصرَ التَّعبُّدُ في لا علمٍ **تاسعًا** .

[فيما يترتَّبُ على التَّعبُّدِ باللَّاعلم والظَّنِّ]

والتَّعبُّدُ بلا علمٍ قبيحٌ عقلاً **أوَّلاً** ، ولا يستلزمُ - حينئذٍ - بعثةَ الأنبياءِ والرُّسلِ **ثانيًا**، ولا نصبَ الحججِ **ثالثًا**، ولا إنزالَ الكتبِ والصُّحفِ **رابعًا**، ولا عصمةَ الأنبياءِ والمرسلِينَ والأئمَّةِ المعصومِينَ **خامسًا** ؛ لأنَّ الظَّنَّ لا يتوقَّفُ على وحيٍ ونبيٍّ ومعصومٍ مطلقًا ؛ تصديقُ ذلكَ قولُهُ تعالى : ﴿ **وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ** ﴾[1] ؛ ولبطلت الشَّهاداتُ **سادسًا** ؛ لقولِهِ تعالى : ﴿ **إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ** ﴾[2] ؛ ولاستوى المؤمنُ والمنافقُ والكافرُ **سابعًا** ؛ لأنَّ كلًّا منهُم - على زعم البرابقةِ والبقسمةِ - منَ المتعبِّدِينَ بالظَّنِّ ؛ ولكذبَ قولُهُ تعالى : ﴿ **وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ** ﴾[3] ؛ لأنَّهم شهِدُوا مطابقَ الواقعِ ، وإنَّما كُذِّبتَ شهاداتُهم ؛ لصدورِهَا لا عن علمٍ ويقينٍ ؛ كما كانت شهادةُ المؤمنينَ الموقنِينَ ؛ ولبطلَ قولُهُ ﷺ : « **الظَّنُّ أَكْذَبُ الْكَذِبِ** » **ثامنًا** [4] ؛ ولكذبَ قولُ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام : « **الظَّنُّ يُخْطِئُ**

---

(١) سورةُ الأنعامِ : الآيةُ ١٤٩ .

(٢) سورةُ الأنعامِ : الآيةُ ١٤٩ .

(٣) سورةُ المنافقونَ : الآيةُ ١ .

(٤) قربُ الإسنادِ : ص٢٩ : ح٩٤ عن مسعدةَ بنِ صدقةَ عن الصَّادقِ عليه السلام عنهُ ﷺ .

وَلا يُصِيْبُ » تاسعًا [١]؛ ولانتقضَ ما يزعموهُ برهانًا للعلمِ بسدِّ بابِ العلمِ في ضمنِ أدلَّتِهِمُ الأربعةِ **عاشرًا**؛ فإنَّهم كلَّ ما قرَّروهُ في أصولِهِمُ السَّابقةِ واللَّاحقةِ؛ فإنَّما قرَّروهُ بالألفاظِ ﴿ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ﴾ [٢]، ﴿ **وَمَن يَتَبَدَّلِ** [٣] **ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ** ﴾؛ ولبَطَلَ قولُهُ تعالى: ﴿ **أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ** ﴿٣٥﴾ **مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ** ﴿٣٦﴾ **أَمْ لَكُمْ كِتَٰبٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ** ﴿٣٧﴾ **إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ** ﴿٣٨﴾ ﴾ [٤] **حادي عشراً**؛ ولبطَلَ قولُهُ تعالى: ﴿ **يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ** ﴾ [٥] **ثاني عشراً**؛ ولَـمَا تبيَّنَ امتناعُ الاعتقادِ إلاَّ بالرَّاجحِ؛ وهوَ ينحصرُ عقلاً في علمٍ أو لا علمٍ، واعترفوا بسدِّ بابِ العلمِ عليهم منَ الألفاظِ؛ فانحصرَ اعتقادُهُم ودينُهُم في اللَّاعلمِ؛ فهم والكفَّارُ والمنافقونَ سواءٌ ﴿ **تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ** ﴾ [٦]؛ ولظَهَرَ كذبُ قولِهِ تعالى: ﴿ **قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ** ﴾ [٧]؛ ﴿ **مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ** ﴾ [٨] **ثالث عشرًا**؛ وللزمَ بطلانُ ثمرةِ النُّطقِ والتَّكلُّمِ والبيانِ، وفسدت غايةُ شرفِ نوعِهِم على جميعِ

---

(١) غررُ الحكمِ: ص١٨٧: حرفُ الظَّاءِ: ح٤٩٩٠ وليسَ فيهِ: ((لا يُصِيْبُ)).

(٢) سورةُ الحشرِ: الآية ٣.

(٣) أثبتناهُ كما في الآيةِ ١٠٨ من سورةِ البقرةِ، وكُتبتَ في (ت): ((فمن بدل)).

(٤) سورةُ القلمِ: الآياتُ ٣٥.٣٨.

(٥) سورةُ المُجادلةِ: الآيةُ ١١.

(٦) سورةُ البقرةِ: الآيةُ ١١٨.

(٧) سورةُ الزُّمرِ: الآيةُ ٩.

(٨) سورةُ الصَّافاتِ: الآيةُ ١٥٤.

الأنواعِ من الحيوانِ والجانِّ **رابعَ عشراً** ، ولتساوتِ الضَّروريَّاتُ السَّمعيَّةُ والإجماعيَّاتُ والعقليَّاتُ معَ النَّظريَّاتِ عندَ المُكلَّفِينَ ؛ فإنَّ طريقَ العلمِ بها ألفاظٌ ؛ وهيَ لا تفيدُ إلَّا ظنًّا **خامسَ عشراً** . ولكانَ ترجيحُ المسلمِ بحقنِ الدِّماءِ والأعراضِ والأموالِ على الكافرِ ظلمًا وقبيحًا من الشَّارعِ تعالى **سادسَ عشراً** ؛ فإنَّ للكافرِ أن يقولَ : إنِّي كنتُ على جزمٍ من ديني ، وغايةُ كلامِكُم على أنَّ جزمي كان جهلاً مركَّبًا ، معَ أنَّ الميزانَ الفارقَ بينَ العلمِ والجهلِ المركَّبِ عندكُم في نفسِ المعتقدِ مفقودٌ ؛ وإنَّما حَصَلَ لي من كُتُبِكُمْ واحتجاجاتِكُم وبراهينِكُم وآياتِكُمْ وأحاديثِكم وأقوالِكُمْ وفتاويكمْ وأحكامِكُمْ وإجماعاتِكُمْ وما في البابِ بعدَ الاجتهادِ إلَّا الظَّنُّ ؛ لأنَّها إنَّما وصلت إليَّ بطريقِ الألفاظِ والكلماتِ والمخاطباتِ والمكاتباتِ . والرُّجحانُ الموجودُ في الجهلِ المركَّبِ المفيدُ للجزمِ أقوى تأثيرًا من الرُّجحانِ الموجودِ في الظَّنِّ ، معَ فقدِ الميزانِ عندكُم أيضًا بينَ الظَّنِّ والاعتقادِ المبتدَأِ في نفسِ المكلّفِ . فهذا الَّذي بيدي وعندي إمَّا علمٌ كما هوَ اعتقادي ؛ فلا يجوزُ لي عقلاً ولا شرعًا أن أتركَهُ لأجلِ ما تقرُّونَ أنَّهُ ظنٌّ ؛ ويحتملُ أنْ يكونَ اعتقادًا مبتدأً ، وإمَّا ظنٌّ فلا ترجيحَ لظنِّكُمْ البعيدِ منِّي على ظنِّيَ القريبِ منِّي وفي نفسي . معَ أنَّ احتمالَ الخلافِ عنديٍّ في اعتقادي مفقودٌ ، وفي اعتقادِكُم موجودٌ وأنا أعرفُ بنفسي ، وإمَّا جهلٌ مركَّبٌ ؛ فهوَ يشاركُ الظَّنَّ في الرُّجحانِ ؛ ورجحانُ الاعتقادِ فيهِ أقوى بالوجدانِ فلا يسوغُ لي تركُ الأقوى للأضعفِ ؛ فتنقلبُ حجَّةُ الأنبياءِ والمرسلِينَ والدُّعاةِ المعصومينَ - سلامُ اللهِ عليهمِ أجمعينَ - حينئذٍ محجوجةً داحضةً **سابعَ عشراً** . ولا يكونُ

للدَّاعي رجحانٌ وقوَّةٌ على المدعوِّ ؛ لمكانِ الظَّنِّ في نفسِ المدعوِّ أيضاً مثل الدَّاعي ؛ وقد بيَّنهُ الإمامُ جعفرُ بنُ محمَّدٍ الصَّادقُ عليه السلام ؛ وذلكَ أوردَهُ ثقةُ الإسلامِ أبو جعفرٍ الكلينيُّ في كتابِ روضةِ الكافي **ثامنَ عشراً** . ولكانَت الشَّريعةِ معَ تكليفِ المُكلَّفِينَ بظنُونِهِم واستحالةِ ثبوتِ أنظارِهِم تكليفًا بالمُحالِ **تاسعَ عشراً** ؛ لأنَّ الشَّريعةَ المُحمَّديَّةَ والأحكامَ الإسلاميَّةَ ثابتةٌ لا تزولُ ، ومتعبِّداتُ الظُّنونِ الاجتهاديَّةِ لن تثبتَ ، وبينَ الثَّابتِ والمتغيِّرِ تباينٌ كُلِّيٌ ، والمتعبِّدُ بأحدِهِمَا غيرُ متعبِّدٍ بالآخرِ ؛ فالمتعبِّدُ بالأحكامِ الاجتهاديَّةِ متعبِّدٌ بغيرِ الإسلامِ متِّخذًا غيرَ الإسلامِ دينًا ﴿ **وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ وَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ** ﴾[1] **عشرينًا** . ولأنَّهُ يستلزمُ انقلابَ الحقِّ باطلاً ؛ والباطلِ حقًّا **حادي عشريناً** ؛ لأنَّهُ كثيرًا ما يُرَى تحريمُ ما أحلَّ اللهُ ؛ بل أوجبَهُ اللهُ وفرضَهُ كفريضةِ الجمعةِ كقولِ قائِلِهِم : " وتركُهَا أحوطُ "[2] ، وكثيراً ما يُرَى تحليلُ ما حرَّمَهُ اللهُ كقولِهِم بتحليلِ الرِّبا بالحيلةِ ؛ وقد أخبرَ

---

(١) سورةُ آل عمرانَ : الآيةُ ٨٥ .

(٢) قالهُ المُحقِّقُ القمِّيُّ في جامعِ الشَّتاتِ : ج١ : ص١٤١ : كتابُ الصَّلاةِ (انتشارات كيهان ، ط١ ، ١٣٧١ش = ١٤٠٩هـ ق) ؛ والظَّاهرُ أنَّهُ المقصودُ ، ونقلهُ الشَّهيدُ الثَّاني في رسالتِهِ الجمعةِ (ضمن رسائلِهِ :ج١ : ص١٩٤) عن الفقهِ الملكيِّ للسَّيِّدِ المرتضى . ونقلَ ذلكَ الشَّيخُ السَّماهيجيُّ عن الفاضلِ الهنديِّ في القامعةِ للبدعةِ : ص١٦٤ : فصل٢ (بتحقيقِنَا ونشرِنَا مع دارِ أطيافٍ ، ط١ ، ١٤٣٨هـ) بحسبِ ما نقلهُ الثِّقاتُ لهُ واطلَّعَ هوَ على فتواه بخطِّهِ ، وقالَ : ص١٦٠ : ((وأمَّا القائلونَ بالتَّحريمِ فلا شبهةَ في خروجِهِم عن السَّبيلِ القويمِ والصِّراطِ المستقيمِ ؛ إذ ليسَ لَهم حجَّةٌ غيرَ الاجتهادِ في مقابلةِ النُّصوصِ ؛ وهوَ خلافُ ما أجمعَ عليهِ أهلُ الخصوصِ ؛ وإن ادَّعوا أنَّهم مستندونَ فيهِ إلى الأحاديثِ ؛ فنحنُ نرضى منهم بحديثٍ يحكمونَ بصحَّتِهِ ويدلُّونَ على صراحتِهِ ؛ وليسَ فليسَ ؛ بل الأمرُ بخلافِ ما قالوهُ ؛ وضدَّ ما زعموهُ)) .

عنهم النَّبيِّ ﷺ ... [١]، ويستحلُّونَ الرِّبا بالبيعِ ؛ وقد أخبَرَ عنهم في التَّنزيلِ حيثُ قالَ تعالى ـ حكايةً عنهم ـ : ﴿ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾ [٢] ؛ وليبطلَ القولَ بالغاياتِ والأغراضِ والمصالحِ والحِكَمِ تحت أوامرِ اللهِ ونواهيهِ **ثاني عشريناً** .

(١) لمَ نستطع قراءةَ الحديثِ في المخطوطِ لعدم وضوحِ الخطِّ .

(٢) سورةُ البقرةِ : الآيةُ **٢٧٥** .

[في القولِ بأنَّ العلمَ قد يحصلُ بالقرائنَ]

فإن قلتَ : قد يحصلُ العلمُ بالقرائنِ .

قلنَا : هلَ هيَ إلَّا لفظيَّة وحالُهَا حالُ اللَّفظِ ، أو معنويَّة وهيَ تحتَ حجابِ اللَّفظِ ؟ ؛ أو بالإشاراتِ ، والإشارةُ أضعفُ دلالةً ؛ وأخفى من الألفاظِ والعبائرِ ، والقرائنُ الحاليَّةُ أكثرُ تحمُّلاً للاحتمالاتِ ؛ فكيفَ بسدِّ الاحتمالاتِ كي لا تتحمَّل الاحتمالات أكثرُ وأزيدُ ؟ (١) .

---

(١) يوجدُ بعدَ هذا الموضعِ في المخطوطِ كلامٌ شُطِبَ عليهِ بحيثُ يتعذَّرُ قراءتُهُ ؛ ويبدو أنَّ الشَّطبَ ليسَ من المصنِّفِ .

[**الجوابُ عن كيفيَّةِ حصولِ العلمِ معَ توقُّفِهِ على الوضعِ وهوَ أمرٌ فعليٌّ**]

فإنْ قلتَ : كيفَ السَّبيلُ إلى العلمِ ؛ معَ كونِهِ متوقِّفًا على الوضعِ ؛ وهوَ أمرٌ فعليٌّ كثيرُ الاختلافِ ، والنَّقلِ ، والارتجالِ ، والمجازِ ، والاستعاراتِ ، والكناياتِ ، والعمومِ ، والخصوصِ ، والتَّقييدِ ، والاستثناءِ ، وغيرِ ذلكَ ؛ معَ تشتُّتِ القبائلِ وتخالفِ المُحاوراتِ ؟

قلنَا : كلُّ هذِهِ شُبُهاتُ الزَّنادقةِ في مقابلة اليقينِ ؛ فإنَّا نرى العلمَ حاصلاً لنَا منَ المخاطباتِ ، والمحاوراتِ ، والمكالماتِ ، والمكاتباتِ ، والخُطَبِ ، والمواعظِ ، والأحكامِ ، والحِكَمِ ، والنَّثرِ والنَّظمِ في اللِّسانِ المعروفِ ، واللُّغةِ الفطريَّةِ ؛ سيَّما إذا كانَ المتكلِّمُ فصيحَ العباراتِ بليغَ المُحاوراتِ ، حكيمًا غيرَ سفيهٍ ، ولا مجنونٍ ، ولا مصابٍ في عقلِهِ ، من غيرِ التفاتٍ إلى واضعٍ ووضعٍ ، وحقيقةٍ ومجازٍ ، وكنايةٍ واستعارةٍ ؛ بل نجدُ العلمَ في المَجازاتِ والاستعاراتِ مثلَ العلمِ بالحقائقِ بلا تفاوتٍ ؛ بل الكناياتُ أبلغُ من التَّصريحِ ؛ لشدَّةِ التفاتِ النَّفسِ إلى معرفتِهَا ، وقد بُنِيَ تفاهمُ الأولادِ الصِّغارِ وأهلِ البوادي والرَّساتيقِ والضُّعفاءِ ؛ كلٌّ بحسبِ لغتِهِ من غيرِ معرفةٍ منهم بلفظِ والوضعِ والواضعِ ، والحقيقةِ والمجازِ والنَّقلِ ، والاستعارةِ والكنايةِ ، والعمومِ والخصوصِ والإطلاقِ والقيدِ ؛ فهم يعرفونَ العمومَ من غيرِ توقُّفٍ على معرفةِ لفظِ العامِّ وحدِّ العامِّ ، ويعرفونَ الخصوصَ من غيرِ معرفةِ لفظِ الخصوصِ وحدِّهِ ، وكذلكَ سائر المقاصدِ . وتأثيرُ الحروفِ والكلماتِ

والكلامِ في إفادةِ معانِيهَا كتأثيرِ الحشائشِ والأدويةِ في إفادةِ طعومِهَا ـ من حلاوةٍ ومرارةٍ ، وحراقةٍ وعفوصةٍ ، وحرارةٍ وبرودةٍ ، ورطوبةٍ ويبوسةٍ ـ عَرَفَ المستعملُ خواصَّهَا ومنافعَهَا وطبائعَهَا أم لَم يعرفْ . فشاربُ البنجِ ـ مثلاً ـ لابدَّ لهُ منَ التَّخيُّلاتِ الفاسدةِ ؛ وإن لَم يَعرفِ البنجَ ، وآكلُ السَّمِّ لابدَّ لهُ من انحلالِ تركيبِهِ وموتِهِ وإن لَم يعرف أَنَّهُ سَمٌّ مُهْلِكٌ ؛ وكلُّ ذلكَ ﴿ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ﴾ [١] ، و **« كُلُّ مَوْلُوْدٍ يُوْلَدُ عَلَى فِطْرَةِ الإِسْلامِ [٢] ؛ وَإِنَّمَا أَبَوَاهُ يُهَوِّدَانَهُ وَيُنَصِّرَانَهُ وَيُمَجِّسَانَهُ »** .

فالتَّكلُّمُ والتَّصوُّفُ والتَّأصُّلُ على خلافِ الفطرةِ ؛ ألا ترى لو كانَ بينَ أحدٍ منَ العقلاءِ وبينَ رئيسٍ من رُؤساءِ الأصوليِّينَ صداقةٌ ووِدادٌ واتِّحادٌ من سبعينَ سنةً ؛ وكانَ تعاقدُ الأُخوَّةِ والمحبَّةِ والمواساةِ والمؤازرةِ بينهما محكمٌ مبرمٌ ؛ ويقولُ يومًا أحدُ الصَّديقَينِ للآخرِ في مجمعٍ منَ العظماءِ : يا أحمقُ يا ديوث يا منكوح يا بنَ الفاعلةِ ؛ لتنقلبَ [٣] مودَّتُهُ الأكيدةُ اليقينيَّةُ من سبعيَن سنةً عداوةً قطعيَّةً قاطعةً ؛ موجبةً لسفكِ الدِّماءِ ؛ فلو كانتِ الألفاظُ ظنيَّةً كيفَ جوَّزَ عقلُهُ رفضَ المتيقِّنِ المقطوعِ بمُحتمَلٍ مظنونٍ ؛ والمفروضُ أنَّهُ لَم يصدرْ من ذلكَ الصَّديقِ إلَّا التَّلفُّظَ بهذِهِ الكلماتِ الأربعِ ؟ ؛ معَ اعترافِهِ بأنْ لا يُنقضُ اليقينَ

---

(١) سورةُ الرُّومِ : الآيةُ ٣٠ .

(٢) عدَّةُ الدَّاعي : ص٣١١ : في بيانِ أسماءِ اللهِ الحسنى : ٨٣ الهادي وتذكرَةِ الفقهاءِ : ج٩ : ص١٧٠ وكذلكَ مع بعضِ اختلافٍ رُوِيَ في شرحِ الأخبارِ : ج١ : ص١٩٠ : ح١٤٧ مرسلاً عن النَّبيِّ ﷺ وأيضًا في تصحيحِ الاعتقادِ : ص٦١ : معنى الفطرةِ ؛ وذكرَ أنَّهُ تلقاهُ العامَّةُ والخاصَّةُ بالقبولِ ، وفي المصادرِ : ((**عَلَى الفِطْرةِ**)) .

(٣) كذا في (ت) ، ولعلَّها : ((لانقلبت)) ..

إلَّا بيقينٍ مثلِهِ ، وقولِهِ بحجيَّةِ الاستصحابِ في الموضوعِ . ﴿ أَفَمَن يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰۖ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾[١] .

[الخاتمةُ]

فالظُّنناءُ المتسمُّونَ بالاجتهاديِّينَ إخوانُ السُّوفسطائيَّةِ ؛ فإنَّهم ينكرونَ الأعيانَ والعيانَ ؛ وهؤلاءِ ينكرونَ البرهانَ والوجدانَ ؛ فالسُّوفسطائيَّةُ مجتهدونَ بينَ الفلاسفةِ ، والمجتهدونَ سوفسطائيَّةٌ بينَ المسلمينَ طابقَ النَّعلَ بالنَّعلِ والقذَّةَ بالقذَّةِ ؛ كما أخبرَ بهِ التَّنزيلُ : ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾[٢] .

[تاريخُ فراغِ التَّأليفِ]

وليكن هذا آخرُ " **السَّيف البتَّار لقطع وتينِ الفجَّارِ** " برزَ في ساعةٍ واحدةٍ في غرةِ شهرِ ربيعِ الثَّاني من السَّنةِ العاشرةِ من العشرةِ الثَّالثةِ من المئةِ الثَّالثةِ منَ الألفِ الثَّاني[٣] من الْهجرةِ النَّبويَّةِ بمقابرِ قريشٍ ، حامداً مصلِّياً مستغفراً .

****

(١) سورةُ يونسَ : الآيةُ **٣٥** .

(٢) سورةُ الانشقاقِ : الآيةُ **١٩** .

(٣) أي سنة **١٢٣٠** هـ

[تاريخُ فراغِ التَّحقيقِ]

وَقَعَ الفراغُ من تحقيقِ رسالةِ « **السَّيفِ البتَّار** » ـ صفًّا ومقابلةً وإخراجًا وتَهميشًا وتصحيحًا ـ بيدِ لازمِ العترةِ الطَّاهرةِ **أَبِي الحسنِ عليِّ بنِ جعفرِ بنِ مكِّيٍّ آلِ جسَّاسٍ** الطَّالبِ من اللهِ العفو عن ذنبِهِ والمغفرةِ في صبيحةِ الإربعاءِ الثَّاني والعشرينَ من ربيعِ الثَّاني من سنةِ تسعٍ وثلاثينَ وأربعِ مئةٍ وألفٍ « ٨/ ٤/ **١٤٣٩**» من الهجرةِ الفاخرةِ ـ على مهاجرِهَا وآلِهِ صلواتُ ربِّهِ وآلِهِ المتواترةِ ـ ؛ والحمدُ للهِ على نعمِهِ المتكاثرةِ .

المحتويات

****